

على القرآن الشريف مع الجهل والتعصب كما بناه وبنينه
ولما أصيب اليهود للمرة الثانية بما أصيبوا به من الرومانيين صاروا يترقبون مجيء
مخلص لهم ككورثس وهم إلى الآن ينتظرون ذلك ! !
هذا شيء من تاريخ اليهود ذكرناه هنا تفصيلاً لتفسير ما جاء في أول سورة
الاسراء ومنه تعلم أن القرآن الشريف ذكر تخريب المسجد الأقصى في المرتين
فلا يقال إنه أخطأ وجهل التاريخ كما يدعي جهلة المسيحيين افتياتاً عليه ورغبة منهم
في تكذيب حادثة الاسراء وهي كما ترى ليس فيها شيء ينافي العلم أو يناقض حكم
العقل الصحيح . وما نشاهده من حركات الأجرام الكونية وما اخترعه البشر من
آلات البخار والكهرباء يقرب إلى العقل تصور تلك الحركة السريعة التي حصل
بها الاسراء إن كان ذلك جسمانياً كما عليه جمهور المسلمين وأما إن كان روحانياً او
روياً منامية كما عليه بعضهم فلا شبهة عليه والله أعلم (لها بقية)

باب المناظرة والمراسلة

السنن والاحاديث النبوية

٢

بمبحث النسخ

قال حضرة الدكتور «النسخ هو ابطال حكم لبديل اوغير بديل» واقول ما ذكره
من تعريف النسخ غير كاف ولا واف فانه غير جامع ولا مانع ولا فصيل بالمناقشة
فما يتعلق بالعبارة اذ مراده بذلك الكلام على النسخ المعروف عند المسلمين وهو
صريح في اختياره النسخ بمعناه عند المتأخرين - اما هو في عرف السلف فهو
زيادة على ما ذكره يعم رفع دلالة العام والمطلق والظاهر إما بتخصيص او تهديد او

حمل على مقيد وتفسيره وتبينه قال شيخ الاسلام ابن القيم رحمه الله حتى انهم ليسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخا لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمر خارج عنه وبذلك نزول اشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر انتهى ملخصا - وهل الإنشاء والنسخ شيء واحد أم هما شيان؟ ذهب بعض السلف الى الاول والظاهر انه اعم من النسخ اما على قول من قال ان معناه التأخير والإرجاء فهو قبل نزوله واوان ظهوره للتكليف لا يوصف بنسخ ولا عدمه

واعلم ايها القاري انه يتفرع على النسخ بمعناه عند الخلف خلاف بينهم هل يجوز نسخه بالأحاديث الصحيحة ام ببعضها دون البعض؟ اما السلف فلا نعلم عنهم خلافا في جوازه

قال حضرة الدكتور فالنسخ عندنا لا يقع الا في الاحكام (الواو امر والنواهي) ولا يقع في القصص او في القضايا العقلية اذ لا معنى لوقوعه في ذلك

واقول اذا سلمنا ان معنى النسخ هو ما ذكره المتأخرون حيث قالوا في تعريفه « هو ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل شرعي متراخ » فلا شك ان المنسوخ لا يجوز ان يكون من الاخبار عن الامور الماضية او الواقعة في الحال او المستقبل مما يؤدي نسخه الى كذب او جهل - بخلاف الاخبار عن حل الشيء او حرمة ونحوها فانه يجوز النسخ في هذا الأخير وكذلك القضايا العقلية لا يجوز النسخ فيها لإفشاء ذلك الى الجهل وكذلك اذا قيد نصا بتأييد او توقيت فلا يجوز نسخه لاستحالة البعث والجمالة اما اذا فر النسخ بمعناه عند السلف فلا مانع من وقوعه في كل ما ذكرناه لانهم لم يشترطوا في النسخ منافاة المنسوخ . ودونك ما ذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره عنهم بمدقوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها او مثلها » الآية قال ابن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه ما ننسخ من آية قال ابن جريج عن مجاهد ما نمحو من آية وقال ابن ابي نعيم عن مجاهد « ما ننسخ من آية » قال ثبت خطها ونؤيد حكمها . حدث به عن اصحاب ابن مسعود رضي الله عنه . وقال ابن ابي حاتم وروى عن ابي العالية ومحمد بن كعب القروظي

نحو ذلك وقال الضحاك ما ننسخ من آية ما ننسك وقال عطاء اما ما ننسخ فما
ترك من القرآن وقال ابن ابي حاتم يعني ترك فلم ينزل على محمد صلى الله عليه وسلم
وقال السدي ما ننسخ من آية نسخها قبضها قل ابن ابي حاتم يعني قبضها رفضها مثل
قوله « الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة » وقوله « لو كان لابن آدم واديان
من ذهب لا بتمنى لهما ثالثا » وذكر عن ابن جرير ما مؤداه اختيار مذهب المتأخرين
في تفسير معنى النسخ وانت ترى بعدا بين ما فهموه وما فهمه المتأخرون الا ما نقل
عن اصحاب عبد الله بن مسعود لكنه محمول على ما هو معروف عن السلف من
انهم كثيرا ما يفسرون الشيء ببعض معانيه نظرا لحال السامع تارة ولما يقتضيه المقام
تارة ولظهوره في باقي معانيه الاخرى ولم يكونوا يحددوا الأشياء بالحدود والتعاريف
التي اصطلح عليها المتأخرون فاذا كان النسخ عندهم مفسرا بالرفع والقبض الذي
هو اعم منه عند المتأخرين فالله جل شأنه ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم الاحكام
في جميع انواع الموضوعات والقصص والايثار للاذعان والاعتبار وردا على
المعاندين الكفار فاذا قامت الحججة وحصل لرسوله صلى الله عليه وسلم القليح وعليهم
الغلبة فالعقل لا يوجب إبقاء الحججة مسطورة مكتوبة كما انه لا يجب ولا يلزم حبس
وابقاء الجيش العظيم على البلد بعد فتحها وكما ان الاحكام تختلف باختلاف حال
المكلفين كذلك التعاليم الاخلاقية ونحوها تختلف باختلاف أحوالهم أيضا - فاذا
أنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ما شاء من اخبار أو غيرها لمقتضى والمصلحة
ثم رفضها على ما لها من الاجلال فائزة بالنص وقهر الاعداء غير متقوضة بريب أو تكذيب
لا سيما اذا أحل محلها وأنزل بدلها ما هو أنسب وخير منها لنا فياترى أيّ جهل
وعبث يلزم فسبحان ربك رب المرزة عما يصفون

ثم قال حضرة الدكتور: فلسنا ممن يسلم القول بنسخ لفظ بلفظ كما يتوهمون أو
بنسخ لفظ وابقاء حكمه كما يزعمون. واستدل على ذلك باستزمامه الجهل أو العبث
وأقول هذا الاستبعاد من حضرة الدكتور منشؤه عدم الامعان في معاني القرآن لأن الله
جل شأنه وعظم سلطانه ذوالكمال وخالق الكمال النسبي وكلتا يديه يمين فهو يهب لرسوله
صلى الله عليه وسلم عن شؤونه بما شاء مما هو كاف في اعجاز مخلوقه القاصر والمعانند

الكافر ولا محذور في ان يرفع عبارة قد اعتبر وابدلها ثم يكررها ثانياً مقتض في قالب عبارة وألفاظ أكل من الأولى أو أنسب بالحال منها فانه ما من كمال نراه الا وعند الله أكل منه والكل بالنسبة اليها معجز وكما قال تعالى « نأت بخير منها »
ومما يوضح ذلك ويقر به ما هو واقع في المحكم بين دققي المصحف من ذكر القصة الواحدة في مواضع متعددة بألفاظ وعبارات متغايرة لفظاً متحدة معنى وقد تراها بزيادة ونقص وما ذلك الا لاختلاف ما يقتضيه الحال لسوقها في الاستشهاد بها ولاختلاف أحوال المتلقين عن رسوله صلى الله عليه وسلم لان منهم من يميل الى التطويل وحفظه ومنهم من يميل الى الاقتصار على الاختصار اما لعدم الفرص أو غير ذلك — فاذ حسن ذكر القصة الواحدة بعبارات وألفاظ متغايرة لفظاً مع بقاء الكل فجوازه كذلك بعد رفع الاول ونسخه أولى واخرى وهذا ظاهر لا غبار عليه — على انه قد يقال لم لا تسلم وتحمل ذلك على ما نزل قبل التحدي بالإعجاز؟

واذا رفع بالنسخ أو الإساء ما هو كذا فقد قدمنا الحكمة فيه وسببه واذا بقي محفوظاً لأفراد لا يصح ان يثبت بروايتهم آيات قرآنية فاذ ذلك الا ليتحقق صدق قوله تعالى « مانسوخ من آية أونسخها » الآية وليعرف ان البديل خير من المبدل فيشكروا الله على ما أعطاهم وانظر الى ما روي في الصحيح « لو كان لابن آدم واديان من ذهب لمتى لها ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب » .
فانه كان قرآناً يتلى أي ثم رفع وانسي لفظه وإنما بقي محفوظاً لدى من لا يثبت بروايته آيات قرآنية والعلة التي أدركناها في ذلك ما ذكرناه فاذا تبنا المصحف وجدنا ما هو أولى وأظهر مثل قوله تعالى « وتحبون المال حباً جماً » الآية — اما ما يذكر في آية « الشيخ والشيخة » الى آخره كما في الصحيح وان ذلك كان قرآناً يتلى ثم نسخ لفظه كذا قالوا فلا يبعد ان يقال ان هذا مما نسخ لفظه وحكمه لان الرجم أول ما نزل في أول الإسلام ثم نسخ بنزول حد الزاني وحينئذ قال صلى الله عليه وسلم — في حديث عبادة رضي الله عنه « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً اللثيب اللثيب بالثيب جلد مائة والرجم منسوخ — ثم شرع الرجم مرة أخرى لأنه رجم ماعزا والغامدية

بعد ان قال ذلك . انظر ذلك في زاد المعاد لشيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله
ولنعدي الى ما كنا بصدده فتقول: اذا لم يشترط في النسخ المنافاة والمناقضة بين الناسخ
والمسوخ وهو ما يدل عليه كلام عامة السلف وهو ظاهر القرآن حيث جعل متعلق
النسخ والإلغاء — الآية — ولم يخص بذلك حكمها واذا جاز الإلغاء فالنسخ كذلك
قال تعالى « سقرتك فلا تنسي إلا ما شاء الله »

فلا عيب ولا نقص في نسخ ما شاء كيف شاء وسواء في ذلك رفع لفظ بلفظ
ورفع لفظ. وابقاء حكمه لما تقدم ولأنه اذا تفضل بالبدل فهو لا شك يبدله بما هو
خير منه لانه اذا وعد بإعطاء احد خيرين فكرمه وكرامته لرسوله صلى الله عليه
وسلم تقتضي ان يمتن عليه صلى الله عليه وسلم بأفضلها واكملها « ولسوف يعطيك
ربك قرصى » او يقال نأت بخير منها او مثلها أي المنسية والله اعلم بمراده

فان قيل ما الحكمة في رفع ألفاظ وابدالها بألفاظ او رفع لفظ بعد نزوله؟ قلت قد
بيننا ذلك فيما تقدم ولكن نحن مهما جهدنا فلا نستطيع ان نعال ذلك باصح واحكم
مما اجاب الله به منكري النسخ بقوله تعالى « نأت بخير منها او مثلها » اي لما كان
المسوخ قبل نسخه مناسباً للمصلحة ومطابقاً للحكمة فاذا نسخنا لمقتض فاعما هو لتأتي
بخير منه اي اكثر مناسبة واشد مطابقة للحكمة

اما ما استدلل به حضرة الدكتور وعلل به جواز وقوع النسخ حيث قال والسبب
في وقوعه اختلاف حال المكلفين باختلاف الزمان والمكان فما يلائم البشر في
زمن طفوليتهم قد لا يلائمهم في زمن كهولتهم او شيخوختهم ومثل ذلك باختلاف
حالة الانسان بالصحة والمرض — فهذا التعليل للنسخ انما اخذه حضرة عن
المتكلمين الذين ادعوا لانفسهم الكمال فوق كل احد حتى انهم قد يدعون لانفسهم
انهم يعرفون من الدين ما لم يعرفه السلف وانهم قد يصلحون منه ما يزعم بعضهم انه
ناقص منه وما درى المساكين ان النقص وصفهم اللازم الدائي والله در الشاعر

وكم من عائب قولاً صحيحاً واقه من الفهم السقيم
ولو كان لا يكون النسخ في الشرائع الا اذا صار المسوخ بمنزلة ما لا يلائم حالة
البشر بحيث يكون نسبه اليهم كنسبة ما لا يناسب حالة المريض لكان ذلك اي النسخ

لا يكون الا بعد احراجهم غاية الاحراج بحيث يكونون قدعانوا ما قرب ان يكون
خرج عن حد استطاعتهم وهذا لا يجوز من واسع الرحمة فكيف يستقيم قول حضرة
الدكتور؟ قدما ذلك تعلم ان النسخ لقنص او لحكمة لا عيب فيه عند العقل الخ
لانه يفهم منه ان ابقاء التكليف وعدم النسخ والحالة هذه جائز عقلا وشرعا والذي
يقال ان تأخير النسخ الى تلك الحالة ممتنع عقلا وشرعا لقوله تعالى « لا يكلف الله
نفسا الا وسعها » والنسخ شرعا هو الذي دل القرآن دلالة الكريمة عليه وهو تبديل
ذي الخير مما اوحى الى رسوله صلى الله عليه وسلم بما هو اكثر خيرا منه — وهو
من باب التوسيع فيما كثرت فوائده وعمت عوائده وفيه تنبيه هذه الامة لفتح
ابواب المعارف والرفي الى مدارج الكمال والاستعداد لكل ماعسى ان ينجم
من خير يقدم او بلاء يهجم

فما ذكره حضرة الدكتور من الحكمة في النسخ ليس هو حكته نعم هو يقرب
ويضارع مانصبه الشارع مسوغا لترخص في المحكم لانه ألزم عباده بامثال ما شرعه
محكما بشروط واسباب مالم تعارض ذلك موانع ودرخصات فاذا عرض مانع او
مرخص فقد رفع عن العباد الائم وجاز لهم فعل او ترك ما اقتضاه الحال وبذلك قد
ينقلب الواجب محرما والمحرم واجبا او جائزا في حق من قام به مانع والحكم يختلف
باختلاف المكاف وتارة يعتبر مع ذلك المكان وتارة الزمان وقد يختلف الحكم بالنسبة
الى شخص أو أشخاص باختلاف حال ما خفف به من البشر، وبجمله من صغر وكبر، واقامة
وسفر، وضعف وقوة، وامن وخوف، وقد يختلف بالمواسم تبعالضرورات، او توقعها ولو
ظنا في بعض الحالات، وللضرورات احكام تخصها ولهذا صح المثل « عند الضرورات
تباح المحظورات » قال تعالى « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » وألحق
بذلك ما صح عنه عليه الصلاة والسلام انه قال « رفع عن امتي الخطأ والنسيان
وما استكرهوا عليه »

فاختلاف الحكم باختلاف حال المكاف او المكلفين — بحيث لا يبقى ملائما
لطباثهم بان تكون نسبتهم كنسبة مالا يلائم حالة المريض — لا يصلح ان يكون
علة النسخ وحكته كما عرفت بل هو باق ومعتبر لترخص في الشريعة المحكمة

الثابتة الباقية فكيف يجعل مناطاً وسبباً للنسخ وقت التشريع لاسيما وقد نص الله في كتابه على سبب النسخ كما قد قدمنا ذلك
ومن تأمل وأمعن النظر فيما ذكرناه اتضح له الحق وعرف منشأ الغلط الذي ارتكبه كثير من جهابذة القاد والنظار في استبعاد جواز النسخ والتردد فيه وعرف ان منشأ ما أصلوه واصطلحوا عليه مما اوجب لهم الخيرة «وعلى نفسها جنت براقش» وما ضيقوه مما وسمه الله فعلهم «لأعلينا»
وبما ذكرناه من التيسير والتوسعة في هذا الدين نظهر بعض حكمة بقاء هذا الدين الى آخر الأبد ولزوم انه دين عامة البشر وانه وحي يوحى ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه شرع على لسان من لا ينطق عن الهوى. اللهم احينا عليه وبه وامتنا متمسكين به يا رحم الراحمين
(الكلام بقية)

الجامعة المصرية

﴿ هبة حسن بك زايد ﴾

نام مشروع هذه المدرسة زمناً طويلاً وشغل الناس عنها ما أصيبت به البلاد من العسرة المالية. ثم اختير اللجنة التأسيسية الامير أحمد فؤاد باشا رئيساً عاملاً فجد واجتهد مع اللجنة فهب المشروع من نومه حتى تقرر ان تفتح أبواب الجامعة في أواخر هذا العام لتدريس آداب اللغات العربية والانكليزية والفرنسية وتاريخ مدينة الإسلام

وكان احياء هذا العمل بأمرين لولاها ما تسر المشروع فيه (أحدهما) أمر الأمير بأن يخصص للجامعة خمسة آلاف جنيه ككل سنة من الأوقاف الخيرية (ثانيها) تبرع حسن بك زايد من أهل الثراء في مديرية المنوفية بوقف خمسين فداناً وكسور من أطبانه الجيدة على الجامعة